

- تنظيم التجارة الإلكترونية حلقة أساسية لضمان نمو هذا القطاع بشكل آمن ومستدام، حيث تتجلى أهمية عملية التنظيم في حماية المستهلك، تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية، دعم النمو الاقتصادي، مكافحة الجرائم الإلكترونية، تعزيز المنافسة وتسهيل التبادل التجاري الدولي.
- تعد الأطر القانونية الدولية لتنظيم التجارة الإلكترونية ضرورية لضمان تنظيم فعال وآمن للمعاملات الرقمية عبر الحدود، وتشمل هذه الأطر مجموعة من القوانين والاتفاقيات التي تهدف إلى توحيد المعايير وحماية حقوق الأطراف المشاركة في التجارة الإلكترونية مثل القوانين النموذجية (القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية لسنة 1996)، والاتفاقيات الدولية (اتفاقية المنظمة العالمية لتجارة بشأن الجوانب الرقمية للتجارة).
- يهدف القانون النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية إلى التمكين من مزاولة التجارة باستخدام وسائل إلكترونية وتيسير تلك الأنشطة التجارية من خلال تزويد المشرعين الوطنيين بمجموعة قواعد مقبولة دولياً ترمي إلى إزاحة العقبات القانونية وتعزيز القدرة على التنبؤ بالتطورات القانونية في مجال التجارة الإلكترونية. إضافةً إلى صياغة المفاهيم القانونية المتعلقة بالمعاملات الإلكترونية حدد القانون النموذجي قواعد بشأن إنشاء وصحة العقود المبرمة بوسائل إلكترونية وبشأن إسناد رسائل البيانات والإقرار باستلامها وتحديد وقت ومكان إرسالها وتلقيها.
- التجارة الإلكترونية تشمل العديد من الأبعاد القانونية التي يجب أخذها في الاعتبار تتمثل في:
 - **قوانين حقوق الملكية الفكرية** التي تحمي قوانين الملكية الفكرية حقوق المبتكرين والمبدعين في التجارة الإلكترونية. حيث تنص هذه القوانين على حقوق الملكية الفكرية مثل حقوق البراءات وحقوق العلامات التجارية وحقوق النشر؛
 - **كذلك قوانين التعاقد الإلكتروني** التي تحكم قوانين التعاقد الإلكتروني عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت. تنص هذه القوانين على أهلية العقود الإلكترونية وتوفير حماية للأطراف المتعاقدة وتنظم إجراءات التوقيع الإلكتروني والتأكيد؛
 - **بالإضافة إلى قوانين حماية المستهلك** والتي تنص قوانين حماية المستهلك على حقوق المستهلكين في التجارة الإلكترونية، حيث تشمل هذه الحقوق حق الحصول على معلومات صحيحة وواضحة عن المنتجات والخدمات، وحق الإرجاع والاسترداد، وحماية البيانات الشخصية،
 - **كذلك نجد قوانين الخصوصية وحماية البيانات:** تنظم قوانين الخصوصية وحماية البيانات جمع واستخدام المعلومات الشخصية في التجارة الإلكترونية، حيث تلزم هذه القوانين الشركات بحماية بيانات العملاء وتحترم خصوصيتهم وتنظم عمليات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وأخيراً قوانين مكافحة الاحتيال والغش الإلكتروني: تهدف قوانين مكافحة الاحتيال والغش الإلكتروني إلى حماية المستهلكين والشركات من الاحتيال.

